



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشر

للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

\*\*\*\*\*

كلمة السيد محجوب الهيبة

المندوب الوزاري لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية

بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين

\*\*\*\*\*

يتشرف وفد بلادي بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين الشقيقة ويرحب بالوفد الرفيع المستوى برئاسة معالي السيد صلاح بن علي عبد الرحمان، وزير الدولة لحقوق الإنسان. إن هذا الاستعراض ينعقد في ظرفية تاريخية ومفصل هام من الحياة السياسية لمملكة البحرين ألا وهو التعديلات الدستورية التي تم التوافق عليها في إطار حوار وطني شامل وتشاركي صودق عليه يوم 03 ماي الماضي و أدى إلى نقلة نوعية فعلية في المسار الديمقراطي للبلاد.

وفي ظل هذه التطورات الإيجابية تود المملكة المغربية التطرق إلى بعض المواضيع من خلال الأسئلة والتوصيات التالية :

**(1) موضوع الاختفاء القسري :** نظرا لأهمية هذا الموضوع في أية عملية إصلاح مبنية على مقارنة حقوق الإنسان، نود معرفة ما هي التدابير المتخذة من طرف البحرين من أجل المصادقة على الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري وضمن إصلاح تشريعي يتلاءم مع مقتضياتها ؟ ونوصي البحرين بالإسراع بإقرار التعديلات التشريعية المقررة في هذا الشأن بما في ذلك تضمين قانون العقوبات للمقتضيات ذات العلاقة بموضوع الاختفاء القسري.

**(2) مقارنة النوع :** يود وفد بلادي معرفة أهم الإجراءات التشريعية والعملية المتخذة من أجل ضمان العمل بمقاربة النوع في مختلف مؤسسات الدولة ؟ ويوصي بهذا الخصوص بمواصلة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، واتخاذ ما يلزم من تدابير التي من شأنها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

**(3) اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق** حول الأحداث المؤسفة التي عرفت بها البلاد: بعد الإشادة بتشكيل هذه اللجنة ونتائج عملها، نود معرفة ما مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عنها خاصة في مجال حقوق الإنسان ؟ ونظرا لأهمية العمل الذي قامت به هذه اللجنة فإن، المغرب يوصي بالاستمرار في تنفيذ توصياتها بما يضمن تجاوز آثار الأحداث التي عرفت بها البلاد خلال شهري فبراير ومارس 2011.

في النهاية يود وفد بلادي أن يتوجه بتحية تقدير للشعب البحريني بكل مكوناته وللسلطات لما أبانوا عنه من الحكمة والتوافق التي طبعت مسار التحول الديمقراطي في ظل التعددية والعيش المشترك وندعو بهذه المناسبة إلى دعم هذه المقاربة وتشجيعها من طرف المجتمع الدولي وذلك بما يحفظ استقلال مملكة البحرين ويضمن أمنها ووحدتها الترابية.